الزيديــة والتــأويــل "الإمامة نـموذجا"

د. صلاح علي مدشل

جامعة حضرموت

2003
١٤٢٤
جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

(AUST)

ISSN : 2410-1818

الزيدية والتأويل "الإمامة نموذجا"

Abstract :

After studying the details of the Zaydi Shia thought, it has been found that the principle of imamah dominates all the other principles adopted by this shia group and all its sects. It is the principle upon which everything is based since it is regarded as a high value and a dogmatic subject. The Zaydia imams did not only interpret the Quranic text and the prophetic sayings to support their concept of Imamah but also they interpreted some Mu'tazili principles that later became principles for Zaydyyah after adapting them in accordance with the beliefs of the ordinary people and getting rid of the complexities of Islamic theology which was the cradle of these Mu'tazili principles.

This conclusion may give us the right to claim that Zaydyyah has adventured to interpret a lot of religious texts and prophetic sayings exceeding the acceptable limit of interpretation. However some of these interpretations show a considerable degree of aptitude and ability of interpretation.

Some Imams or scholars of Zaydyyah showed an exaggeration regarding the conditions of choosing the imam and his authorities to the extent that their opponents accuse them and shia in general of following metaphysical methods in choosing the imam instead of using human methods such as candidacy and election.

Another important thing related to the Zaydi interpretations is that they are more political than religious, a characteristic shown baldly by the imam AL-Hadi ila Alhag (Yahya Bin Al-Hussein) the founder of the Zaydi state in Yemen.

ISSN : 2410-1818

تمهيد :

المرحلة الأولى:

مع قيام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (75 -122هـ) بثورته على الأمويين في عهد خلافة هشام بن عبد الملك (ت -125هـ) بدأت إرهاصات الفرقة التي تابعت زيدًا في دعوته، والتي عُرفت فيما بعد بالزيدية[١] نسبة إلى زيد بن علي لإجماعهم جميعًا على إمامته وكذلك الخروج معه؛ فقد تبنى زيد بن علي موقفًا عمليًا واضحًا من الأمويين فمثّل الجانب العملي في محاربة المنكر مستبعدًا الإنكار القلبي والإنكار اللفظي، لقد استطاع زيد بن علي أن يحوّل مشاعره المكبوتة تجاه الأمويين الذين بينه وبينهم أكثر من مظلمة إلى مواقف عملية على أرض الواقع؛ لهذا حوّل إنكاره إلى فعل مادي واقعي، راجيًا إما النصر وإما الشهادة [٢]، فتولى زيد الدعوة إلى النظرة الثورية البديلة التي ترى الخروج وقتال الظلمة من الأمويين شرطًا أساسيًا للإمام. [٣]

وجملة القول أن هذا النهج الذي اختطه زيد نظريا وعمليا رفع من سقف المطالبة بالإمامة، وأصبح المرء الطامح للإمامة بعد زيد يفكر طويلا قبل أن يقدم على دعوته، ويختبر في نفسه استعداده للمواجهة بكل احتمالاتها. [٤]

وقد تكوّن من بعد زيد مذهب سياسي شيعي متميز يحمل اسم "الزيدية"[٥]، وعُرِف الثائرون على نهجه من بعده بالزيدية وسرت هذه التسمية على المذهب كله فيما بعد.

ويبدو أن مؤسس هذا المذهب قد تأثر إلى حد كبير بأصول المعتزلة التي كما يقول الشهرستاني: أخذها عن واصل بن عطاء الغزّال ... رأس المعتزلة ورئيسهم[٦]، مثل التوحيد والتنزيه، وقدرة الإنسان على أفعاله وخلقها، والمنزلة بين المنزلتين[٧].

وانقسم مذهب الزيدية في مراحله الأولى إلى فرق عدة، هي الجارودية، والسليمانية، والصالحية، والبترية، وفرق أخرى انبثقت فيما بعد عن تلك الفرق ذكرها أحمد بن يحيى بن المرتضى قائلا: وافترق متأخرو الجارودية إلى مطرفية وحسينية ومخترعة"[٨]، سنحاول الكشف عن رؤيتها للإمامة.

ISSN : 2410-1818

المرحلة الثانية:

تبدأ من أواخر القرن الثاني وأوائل القرن الثالث الهجري وترتبط بالقاسم بن محمد الرسي (169ه - 246ه) الذي يعد الأساس لفرع من الزيدية أسس لنفسه قاعدة في اليمن استمر تأثيرها إلى ما يزيد عن ألف سنة [٩]. ويُعتقد أنه أول من "أدخل تعديلات على نظرية الإمامة الزيدية، بالتحديد فيما يخص شروط الإمام" [١٠]، وأخذ عن المعتزلة الموقف من العقل معتبراً أن العقل هو الحجة الأولى، وهو أصل لكل حجة أخرى لأنها لا تعرف إلا به، فالمعبود قد احتج على الناس بثلاث حجج، أولها العقل، وثانيتها الكتاب، وثالثتها الرسول، فجاءت حجة العقل بمعرفة المعبود، وجاءت حجة الكتاب بمعرفة التعبد، وجاءت حجة الرسول بمعرفة العباد، والعقل أصل الحجتين الأخيرتين لأنهما عرفا به ولم يعرف بهما" [١١].

هكذا قرر الرسّي أسبقية العقل على الشرع، ولعل هذا القرار كان له عظيم الأثر على فكر الرسي بالتحديد فيما يخص ترتيب الحجج بمنطق متسلسل قوي عن النص الخفي في إمامة علي وفي البطنين مبتعدًا عن مبدأ النص الصريح عليهما، مرتبا الحجج في ذلك لا على أساس أن الرسول نص على علي، ولكن من خلال الاستنباط العقلي لمعنى كلام الرسول "صلى"، كقوله: "أوليس قد خرج الأمر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى علي بن أبي طالب بعد موته [١٢]. فالبرهان وترتيب الحجة هما من استعان بهما الرسي لتقوية رأيه على أحقية علي بالخلافة أو الإمامه ولم يتحدث عن نص صريح ولا خفي.

المرحلة الثالثة:

يتصدر المشهد فيها الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (245 -298ه) مؤسس الدولة الزيدية في اليمن حيث كان " شيخه في الأصول أبا القاسم البلخي المعتزلي، وأقواله في الأصول متابعة له في الغالب" [١٣]، وقد قال بالتكليف العقلي متّبعاً في ذلك نهج التفكير المعتزلي [١٤]، كما رتب الأصول الخمسة بنفس ترتيب المعتزلة لها.

وقد انتهى الهادي إلى القول بأن مخالفة هذه الأصول هو مخالفة للحق ذاته، وهذا أمر في غاية الخطورة بالنسبة لمخالفيه، إلا أن هذه الأصول تغير ترتيبها بعد ذلك عند "الهادي إلى الحق"، فقد حلّت الإمامة بوصفها أصلاً زيدياً محل المنزلة بين المنزلتين بوصفها أصلاً معتزلياً؛ لأنها على ما يبدو المسألة الأساس في فكر الهادي ونهجه.[١٥] لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو لماذا أبعدت الزيدية أصل المنزلة بين المنزلتين ليحل محله أصل الإمامة بوصفه أصلا زيديًا؟

بهذا الخصوص لا بأس من الاستئناس برأي الباحث في الزيدية محمد علي زيد الذي ربما نجد عنده شيئا من الإجابة على ذلك السؤال، قائلا:" يصبح أصل المنزلة بين المنزلتين قضية فكرية مجردة بعد أن باعد الزمان بينها وبين أصلها السياسي المرتبط بالصراعات السياسية بين الأحزاب الإسلامية المختلفة. وقد أدخل الهادي محلها أصلا جديدا، هو أصل "الإمامة" بمفهومها الزيدي، لأن الإمامة في هذه المرحلة من حياة الهادي أصبحت قضية أساسية تستحوذ على تفكيره، وتستغرق كل وقته، والتهاون بحقها يؤدي لا إلى الإخفاق في تحقيق ما خرج مقاتلا من أجله، بل إلى خسران الحياة نفسها [١٦].

ولا أرى تعليل علي محمد زيد كافيًا لتبرير ما أقدم عليه الهادي، غير أن ذلك القول ربما هو أبرز ما كشف عن اختلاف في الأصول بين الزيدية والمعتزلة؛ لأن موقف المعتزلة من الإمامة المبني على العقد والاختيار [١٧] أثار ثائرة بعض الزيدية. فالإمامة بالنسبة للزيدية هي أصل لكل الأصول، لذلك يرون بأنها لا تنعقد لأحد من المسلمين باختيار المسلمين أنفسهم بل يشترطون في قيامها ورود نص شرعي يحكي عن إذن الله وأمره؛ لذا كان عليهم القيام بعملية تأويل كبرى للنص القرآني والسنة النبوية لتثبيتها والدفاع عنها؛ وعلى حد تعبير محمد عزان الباحث في الزيدية: طوعت الآيات والأحاديث"[١٨].

وفي تصوري أن كل ذلك كان من أجل تثبيت مبدأ الإمامة الذي وضعته الشيعة عموما والزيدية على وجه الخصوص، فعند محاولتها تحقيق ذلك لربما وجدت أمامها إشكالية التعارض أو التباعد، إن صح التعبير، نحو صريح النصوص الدينية التي

ISSN : 2410-1818

تحول دون ذلك، ربما هذا ما دفعها إلى التأويل الذي هو في حقيقته فرض النظرة العقلية على الدين.

الإمامة:

ما فتئت قضية الإمامة تستأثر باهتمام العقل الإسلامي، حتى أضحت من أهم مسائل التفكير العقائدي في حياة المسلمين، وعلى الرغم من دعوة الكثير من الفرق الإسلامية بوجوب الإمامة وأنها فرض يجب إقامته وطاعة المنصوب لها، لما في ذلك من مصلحة عامة للمجتمع الإسلامي،[١٩] إلا إنها كانت أبرز مسألة اختلف حولها المسلمون، وقد أدى هذا الاختلاف إلى وقوع خلاف وحروب بينهم، ولعل الأشعري قد أصاب كبد الحقيقة حين قال إن " أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين - بعد نبيهم (صلى) اختلافهم في الإمامة" [٢٠].

وفي تقديري ربما يعود السبب في ذلك كله، للخلط بين التشريع الإلهي في المسألة وبين إفرازات الصراع ومقتضيات الظروف والأحوال، فمسألة الإمامة كما يراها البعض ذات أصل شرعي وطبيعة سياسية قد أقيم الصراع عليها على أرضية دينية، بمعنى إضفاء القداسة الدينية على أمور ذات طابع سياسي دنيوي، فطوعت الآيات والأحاديث، لتدل هنا على شيء وتعارض هناك شيئاً آخر، فقدمت بتفاصيلها للمجتمع على أنها جزء من الدين والعقيدة، وأخذ كل طرف يطالب الآخر بتطبيق ما يراه شرعًا في المسألة، فكثر النزاع واشتد الصراع [٢١].

فعند الشيعة عموما " ليست الإمامة قضية مصلحيه تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله" [٢٢]، بل هم يرون فيها فرعًا من النبوة والخلافة عن الرسول والقيام مقامه، لذلك لا يرون صحتها إلا بالنص والتوقيف. [٢٣]

أما بالنسبة للشيعة الإمامية فقد عرّفوا الإمامة بأنها "منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء"[٢٤]؛ لذلك أوجبوها على الله قائلين:" الإمامة واجبة في الدين عقلاً وشرعاً، كما أن النبوة واجبة في الفطرة عقلاً وسمعاً"[٢٥]. كما أجمعوا على أن النص في علي

ISSN : 2410-1818

عليه السلام جلي متواتر... وأن الإمام معصوم منصوص عليه لا يجوز من الرسول ترك النص فيما هو أهم أمور الدين وأعظمها وهو الإمامة"[٢٦]، بل تجاوز الأمر عندهم حد التطلعات السياسية لينعكس الأمر على العقيدة الدينية التي تعتبر الإمامة "من أهم مسائل أصول الدين وأقوى دعائمه التي لا يستقيم إلا بها؛ إذ هي المركز الذي تدور عليه دائرة الفرائض فلا يصح وجودها إلا بوجوده.[٢٧]

وفي تقديري أن ما كرسته الشيعة من أقوال حول الإمامة والإمام من القدسية، والعظمة، وبوفرة من الاهتمام تجعلها عندهم بمنزلة النبوّة في المسؤوليات، لا يتماشى مع الإسلام؛ لأن الخليفة أو الحاكم الأعلى أو الإمام في نظر الإسلام، لا يستمد ولايته من قوة غيبية [٢٨] "ليكون معصومًا، بل هو فرد عادي يستمد ولايته من الأمة التي اختارته وكيلا عنها بمحض إرادتها، وهو مسؤول أمامها في الدنيا".[٢٩]

لهذا اختلفت نظرة الشيعة الزيدية للإمامة عن الشيعة الإسماعيلية والإمامية وغيرها من الفرق الإسلامية الأخرى، فالزيدية ترى أن مسألة الإمامة من أكبر مسائل أصول الدين وأعظمها؛ لأنه يترتب عليها طاعة الله وطاعة الرسول والقيام بالشرائع والجهاد والموالاة والمعاداة والحدود وغير ذلك فتجب معرفتها على كل مكلف [٣٠]

لذلك لا تجب الإمامة عند الزيدية إلا بإذن الشارع، وفي هذا مخالفة صريحة لرأي المعتزلة وأهل السنة الذين يقولون بالاختيار[٣١]، والاختيار عند الزيدية ينحصر فقط في الأئمة الثلاثة علي والحسن والحسين، وما بعد هؤلاء فإن الإمامة تكون بالدعوة إلى النفس والتجرد بالسيف لإزالة سلطان أئمة الجور والظلم[٣٢]. وإن كان هؤلاء الثلاثة في نظر الزيدية أيضا قد طبقوا مبدأ الدعوة.

وقد برهنت الزيدية على إمامة الحسن والحسين بعد أبيهما علي بن أبي طالب من خلال التأويلات النصية والدلالات السنية، التي حاولت أن تجعل منها دليلا على إمامتهم، كقوله تعالى ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ [٣٣] .

ووجه الاستشهاد بالآية بحسب الزيدية أن الحسن والحسين" هما بلا شك بهذه الصفة... فوجب كون الحسن والحسين إمامين، ولزم القضاء بكونهما أولى

ISSN : 2410-1818

بالإمامة"[٣٤] ،وكذلك قوله تعالى وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتۡهُمۡ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلۡحَقۡنَا بِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ وَمَآ أَلَتۡنَٰهُم مِّنۡ عَمَلِهِم مِّن شَيۡءٖۚ كُلُّ ٱمۡرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٞ [٣٥].

وتقرر الزيدية أن وجه الاستشهاد بالآية أن "الحسن والحسين سلام الله عليهما ممن آمن أهلهما وأتبعاهم بإحسان، وقضياهم بإحسان، فلحقا بهم، وقد استحق أبوهما محمد وعلي الإمامة، وقد شارك الحسن والحسين في شروط الاستحقاق أبويهما الإمامة، فوجب أن يلحقا بهما في استحقاقها والقيام بها"[٣٦].

لذا يبدو أن الزيدية حين أرادت أن تستشهد بآيات من القرآن لإثبات نظريتها في أحقية علي أو الحسن والحسين بالإمامة مارست شيئاً من التجاوزات الغير مقبولة للنصوص، لتثبت إمامتهما وراثيًا ففرضت على الآيات تفسيرات قسرية ففصلتها عن سياقاتها التي وردت فيها، وكذلك عن أسباب نزولها، وأوّلتها بطريقة منافية للعقل أحيانا.

وفي تقديري فإن المسألة، ربما هي أعمق من مسألة إمامة علي أو ولديه، إنها مسألة دعم وتثبيت توجه سياسي كامل وكيفية الوصول إليه؛ لأن حصر الإمامة في أهل البيت إنما هو من آليات الوصول إلى الحكم بالنسبة إلى كل من يدّعي صلة أو نسبا بهم.

ولم تكتف الزيدية بالنص القرآني في إثبات أحقية علي وولديه بالإمامة، بل استخلصت أيضًا من السنة النبوية دلالة في إثبات أحقية الإمامة للسبطين، فهناك حديث تستشهد به عموم الشيعة، والزيدية منهم، وهو أن "الحسن والحسين إمامان، قاما أو قعدا، وأبوهما خير منهما" [٣٧].

وتؤكد الزيدية في كل أدبياتها أن لا شبهة في كون هذا الخبر مما تلقته الأمة بالقبول وبلغ حد التواتر، فصح الاحتجاج به، معتقدته نصًا صريحاً في إمامتهما.

لهذا أرى أن الصراعات والحروب حول الإمامة قد لا يكون منشأها غموض في تعاليم الإسلام ولا جهل بفهم القرآن أو سنة الرسول الأعظم، ولم يكن أيضًا حول وجوبها، وإنما كان حول هوية المؤهل لأن يكون خليفة أو إمامًا بعد الرسول؛ لأن الولاية الشرعية التي يتولى أمرها الإمام عامة تشمل كل جوانب الحياة. فهو الذي يعلن

الحرب ويأمر بالجهاد، وجباية الأموال، ويفرض في أموال المسلمين من الضرائب المالية ما يسد به حاجات المجتمع... ويتولى من تقتضي المصلحة نصبه وعزله من الولاة والحكام، ويصرف الأموال فيما يجد من مصلحة. وبالإجمال فإن الإمام يملك صلاحيات واسعة في حياة المسلمين [٣٨]، ولا شك أن السعي خلف هذه المسألة ليس إلا أمرًا سياسيًا.

لكن المسألة لم تنحصر في مستوى الأمر السياسي فقط، فقد ارتقى الفكر الشيعي عمومًا في نظرته إلى مكانة الإمام من مجرد التفضيل السياسي إلى التقديس الديني، وما ساعده في ذلك هو مسارات التاريخ الشيعي نفسه، ففي البداية كان الإمام يقدم باعتباره بديلا سياسيا شأنه في ذلك شأن غيره، لكن بعد تبلور نظرية الإمامة أصبح الإمام شخصا فريداً، شخصًا كأنه اختير بعناية من الله نفسه لتحمّل هذه الأمانة الخطيرة.

وعلى هذا الأساس لعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا إن أهمية الإمامة تكمن في المنصب ذاته، ومن المؤهل ليكون إمامًا، وكذا سبيل الوصول إليه؛ فوجود الإمام يعتبره الحكيم المتأله ملّا صدرا: "لُطف سواء تصرف أم لم يتصرف... وتصرفه الظاهر لُطف آخر وعدم ذلك ناشئ من العباد وسوء اختيارهم، بحيث صغّروا منزلته وشأنه وتركوا نصرته، ولذا خسروا لطفه" [٣٩]. ولعل معنى هذا الكلام أن للإمام مكانة لا تقل شاناً عن منزلة الإمامة ذاتها إن لم يكن أعلى شأناً منها.

وإلا ما معنى أن يعتبر وجود الإمام فقط لطفاً تصرف أم لم يتصرف، بل حتى وقوعه في القصور أو الخطأ ليس هو المسئول عنه بل العباد الذين يؤمّهم، وتجسّد هذا الاتجاه بوضوح عند الإسماعيلية، وذلك من خلال مزجها بين مسائل الفروع ومسائل الأصول وهذا ما نجده مثلا في تفسيراتها للشعائر الدينية، فالصلاة هي الدعاء للإمام، والطهور هو التبري والنطق عن اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام [٤٠].

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فهم يرون أن ركائز الدين سبعة: الطهارة، والصلاة والزكاة والصوم، والحج، والجهاد، والولاية، وأفضل هذه الدعائم الولاية،

فإن أطاع المؤمن الله وأقر برسالة الرسول وقام بأركان الدين ثم عصى الإمام، أو كذّب به فهو آثم في معصيته، وغير مقبولة منه طاعة الله وطاعة رسوله [٤١].

لقد تماهت الإمامية مع الإسماعيلية في مسألة أهمية الإمام قائلين: وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام [٤٢]، إلى درجة أن جعلوا الصلاة هي الدعاء للإمام. هذه الهالة من القداسة التي أضفتها كل من الإمامية والإسماعيلية حول الإمام لا أصل لها عند الشيعة الزيدية؛ لأن الزيدية تحررت إن صح التعبير من تلك القداسة الوهمية التي أُحيطت بالإمام من قبل الإمامية والإسماعيلية. حيث انتقدت أئمتها في الجوانب الفكرية والعملية. كما صاغوا مبادئ تعزل الإمام إن لم يؤد واجبه، والثورة عليه إن طغى وبغى فالإمام كيفما كان بشر والخطأ في حقهِ وارد. [٤٣]

ليس هذا فقط، بل إن الزيدية حددت للإمام اختصاصات، هي النظر في مصالح المأمومين، وإقامة الحدود فيهم، ومجاهدة الأعداء، وتولية القضاء، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٤٤]

ولعل كلام الزيدية هذا لا يحمل إلا معنى واحداً، وهو أن الإمام مجرد ناقل للشرع ومطبق لأحكامه وليس مشرّعاً، ولا معصوماً من الخطأ، وفي هذا مخالفة صريحة لما تبنته الشيعة الإمامية والإسماعيلية[٤٥].

وما نخال الدكتور أحمد عارف يجانب الصواب عندما يخلص إلى أن رؤية الزيدية للإمامة اتخذت منحى وسطا فريداً بين الإفراط والتفريط، إفراط سائر فرق الشيعة في جعل منصب الإمامة منصبا تحيط به هالة من القداسة الإلهية ... واتخاذ تعاليمه دليلا على أصول الشريعة وفروعها، "وهذا عند الإسماعيلية" وتفريط أهل السنة في جوازهم لإمامة المتغلب دون النكير عليه [٤٦].

لذلك وضعت الزيدية شروطا ربما معظمها يهدف إلى تحقيق المراد من الإمامة وهذا لن يتأتى في نظرهم إلا باختيار حصيف لمن يشغل هذا المنصب، ربما لأن العبرة عند الزيدية في نهاية المطاف قيام الإمام بما أوكل إليه من مهام.

التباين في مفهوم الإمامة:

إن ما قام به مؤسس الزيدية زيد بن علي من تولي الدعوة إلى النظرة الثورية البديلة، التي ترى الخروج وقتال الظلمة من الأمويين شرطا أساسيا للإمام [٤٧]. كان مخالفة صريحة لقول أنصار جعفر ابن أخيه محمد بن علي بأن " إمامة الإمام جائزة وإن أغلق بابه، وأرخى ستره، وداهن الظالمين، وأمنهم وأمنوه، وسالمهم وسالموه، يعني أنهم أثبتوا للقاعد، ورفضوا القائم"[٤٨].

وهذا التباين في مفهوم الإمامة عند كل من زيد وجعفر يعبّر في المحصلة الأخيرة عن نظرتين مختلفتين للإمامة وشروطها وطريق تحصيلها، فالأول لا تتجسد عنده شروط الإمامة إلا في الخروج على الحاكم وإشهار السيف، والدعوة إلى كتاب ربه وسنة نبيه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن يكون عالما، ومن آل البيت [٤٩].

بينما لا يرى الثاني في هذا النهج حلا، بل هو على أتم الاستعداد لأن يهادن الظلمة ويسالمهم ويغلق بابه ويرخي ستره. وهذا ما انعكس فيما بعد على تحديد مكانة الإمامة وكيفية اختيار الإمام وماهي أبرز شروط توليه الإمامة.

لذا سنحاول تناول هذه المسألة من خلال نموذجين من الأئمة كان دورهما بارزاً في تاريخ المذهب الزيدي هما، القاسم بن إبراهيم الرّسي، ويحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الملقب (بالهادي إلى الحق)، وكلاهما ينتهي نسبهما إلى علي بن أبي طالب.

يُعد الأول من أصحاب الأقوال المرنة التي يفهم منها دلالات القول بالنص الخفي في إمامة أمير المؤمنين "عليّ" وفي "البطنين" [٥٠]، وبحسب رأي كثير من الباحثين والمتتبعين للشأن الزيدي يعد كذلك من أهم الشخصيات الزيدية التي أدخلت تعديلات بارزة على نظرية الإمامة الزيدية، بالتحديد فيما يخص شروط الإمام، رافضًا الوراثة كطريق للإمامة، ومخالفا أيضا لفكرة عصمة الإمام "، كما أنه يُعد الأساس لفرع من الزيدية أسس لنفسه قاعدة في اليمن [٥١].

أما الثاني فقد صارت الإمامة بالنسبة له مسألة حياة أو موت، كما أنه المؤسس للدولة الزيدية الأقوى والأطول مدة في اليمن بداية من العام 284 هـ.

ISSN : 2410-1818

لذلك لا بأس من أن نستطلع رأيهم في الإمامة باعتبارهم من دعاتها والمنظرين لها وزعاماتها الفعليين. ولا بأس من النظر في رأي فرق الزيدية حول الإمامة أيضا لما لهذه المسألة من أهمية معرفية تتنزل في ذات السياق.

رؤية الرسي للإمامة:

تُعد الإمامة عند القاسم الرسي فرض الفرائض وأوكدها لقيام جميع الفرائض بها، كما لا يقبل مبدأ الشورى والتشاور في اختيار الإمام؛ لأن "الإمامة فريضة، وإذا جاز أن يصلي العصر خمسا جاز أن نبدّل ونتشاور في الإمامة" كما يرى بأن تكون الإمامة في (موضع مخصوص) ويقصد بهذا الموضع المخصوص أبناء الحسن والحسين[٥٢]، ومع وضوح موقف الرسي هذا، بخصوص إمامة الحسنين تحديدا، فإنه يرفض الوراثة كطريق إلى الإمامة [٥٣] وكذلك القول بعصمة الإمام وبالتقية [٥٤].

وأرى في هذا القول مخالفة صريحة لما يراه جمهور الزيدية بأن هناك عصمة لأربعة من آل البيت، هم علي وزوجته وابناهما الحسن والحسين، وهذه العصمة قطعية عندهم رووا فيها أحاديث أسندوا بها رؤيتهم تلك [٥٥].

كما يقرر الرسي أن الصفات اللازم توافرها في الإمام هي أن يكون " خير أهل زمانه، وأكثرهم اجتهادا، وأكثرهم تعبدا، وأطوعهم لله، وأعرفهم بحلال الله وحرامه، وأقولهم بحق الله، وأزهدهم في الدنيا، وأرغبهم في الآخرة، وأشوقهم للقاء الله" [٥٦]. مضيفا إلى تلك الصفات أن يكون صادق اللسان، شجي النفس، وكذا شرط البلوغ [٥٧]، مشيرا إلى أن من استبان منه هذه الخصال فقد وجبت طاعته على الخلائق[٥٨].

هكذا حدد الرسي أحد عشر شرطا للإمام، متفقا مع عموم الزيدية في بعضها مختلفا معهم في البعض الآخر[٥٩].

لكن الغريب في شروط الرسي أنه لم يتحدث عن شرط الخروج مطلقا، وهو المبدأ الذي يميز بين الزيدية وغيرها من فرق الشيعة؛ فالزيدية ترى في الخروج والثورة على الحاكم الجائر شرطاً أساسياً ولازماً لكل من استوفى شروط الإمامة مما يجعل هذه

الشروط بحسب رأي علي محمد زيد تبدو كأنها قد صيغت لتناسب وضع القاسم نفسه [٦٠].

ويعلل علي محمد زيد معنى هذا الكلام قائلا: إن القاسم ظل راكدًا منذ بويع بالخلافة سنة 229هـ وحتى مماته في سنة (246هـ) متجاوبا مع الانفراج النسبي الذي ساد العلاقة بين الشيعة من جهة... والعباسيين من جهة أخرى... وبهذا الإسقاط لمبدأ الخروج إنما يقدم مسوغا نظريا لهذه الأوضاع الجديدة التي تجعل إماما كالقاسم، تنظر إليه الزيدية باحترام شديد، لا يكون زيديًا بالمعنى الذي كان عليه زيد نفسه[٦١].

وعلى حد تعبير محمد زيد أيضا فإن الطابع الثوري لنظرية الإمامة عند زيد بن علي المتمثل في مبدأ الخروج لقتال الظلمة، قد اختفى في اجتهادات القاسم الرسي، وتحول إلى موقف فردي يتجسد فيما يسميه هجرة الظلمة [٦٢].

والرأي عندي أن هذا تحول جذري بخصوص الوصول للإمامة. ولعل من بين الأسباب في امتناع الرسي عن الخروج هو فهمه بأن الخروج لا يعد طريق الزيدية الوحيد للإمامة في كل الأوقات، وربما برر هذا الأمر بأن الإمامة في أول أمرها كانت تشترط الخروج حيث إنها كانت في زمن ولاة الجور. وإلا فالأصل أن الإمامة تكون لمن تجرَّد لأمرها، ودعا الناس إلى بيعته.

ألا يحق التساؤل هنا، هل يظل الرسي بعد كل ذلك إمامًا بحسب المذهب الزيدي وهو قد تخلى أو تنكر لأهم صفة من صفات الإمام التي حددها مؤسس المذهب زيد بن علي في أن " الإمام المفترض الطاعة (هو) الشاهر سيفه الباسط يده، الداعي إلى سبيل ربه" [٦٣]، أو إن هذه الشروط التي وضعها زيد بن علي لاستحقاق الإمامة ليست إلا موقفا فرديا يخص زيداً ذاته، وليس بالضرورة أن يلتزم بها كل الأئمة بعد زيد، ليصبح هنا قول زيد: ليس الإمام منا... الجالس في بيته، مغلق عليه بابه مرخ عليه ستره، تجري عليه أحكام الظلمة"[٦٤] لا معنى له عند الرسي ولا غيره ممن لا يقولون بالخروج كشرط للإمامة. وما دام الرسي يرفض الوراثة كطريق إلى الإمامة، مستبعدا كذلك شرط الخروج فما هو في تصورهِ سبيل الوصول للإمامة، وهو الذي أعدها فرض الفرائض وأوكدها؟

إننا أمام موقفين مختلفين تماما للوصول للإمامة، أحدهما ثوري، إن صح التعبير، تصدّر مشهده مؤسس الزيدية، زيد بن علي، والثاني لعل سمة التراخي والمهادنة هي من تصدّرت مشهده، ممثلا في القاسم الرسي.

ولنا أن نتساءل، كيف استطاع الهادي أن ينظر إلى مسألة الإمامة من خلال هذين الموقفين المختلفين؟ بتعبير آخر هل استطاع الهادي أن يختط لنفسه طريقاً بين هذين الطريقين المختلفين ليكون هو الإمام المفترض الطاعة ؟

رؤية الهادي للإمامة:

يجعل الهادي من دعامة النسب[٦٥] القائمة على قرابة الدم مع الرسول مدخلاً يؤكد من خلاله فهم النبوة وارتباطها بالإمامة [٦٦] ليصل إلى إثبات إمامة علي بن أبي طالب وابنيه من بعده؛ لأنها الأساس الذي يستند عليه في دعوته للإمامة؛ إذ يرى أن سقوط أحقية علي في الإمامة يسقط بالضرورة مشروعه في الإمامة، ومن ثم تسقط دعوته في أحقيته بها.

لذا يقول: " ندين بأن أمير المؤمنين صلوات الله عليه كان خير هذه الأمة بعد نبيها، كما يقول أيضا: إن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين بتفضيل الله لهما"[٦٧]، وقال كذلك: " إنه يجب على المكلف أن يعتقد أن الإمامة في ذرية الحسن والحسين دون غيرهم، وأن الإمام من بعدهما من ذريتهما من سار بسيرتهما، وكان مثلهما، واحتذى بحذوهما" [٦٨].

ولم يكتف الهادي بذلك فقط، بل اعتمد كذلك على تفسير وتأويل العديد من الآيات القرآنية لتؤيد ما ذهب إليه، مثل قوله تعالى: وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ۖ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ [٦٩]، فكانت النبوة والإمامة والوصية والملك في ولد إبراهيم، إلى أن بعث الله محمداً، (ﷺ) فأفضت النبوة إليه، وختم الله الأنبياء به، وجعله خاتم النبيين وسيد المرسلين [٧٠]، وقال: إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ [٧١]، فكان مؤتي الزكاة وهو راكع علي بن أبي طالب دون جميع المسلمين [٧٢]. كذلك قوله: وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ ﴿١٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ

ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿١١﴾ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ [٧٣]. فكان السابق إلى ربه، غير مسبوق [٧٤]. وقال: أَفَمَن يَهْدِيٓ إِلَى إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ [٧٥].

فتأويل هذه الآية بحسب الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين أن علياً كان الهادي إلى الحق، غير مهدي، والداعي إلى الصراط السوي، والسالك طريق الرسول الزكي، ومن سبق إلى الله، وكان الهادي إلى غامض أحكام كتاب الله، فهو أحق بالإمامة[٧٦]؛ لهذا فوجه الاستشهاد بالآية بحسب الهادي أن عليًا أحق الناس بخلافة رسول الله؛ لأنه كما يقول الهادي: أسبقهم أهداهم، وأهداهم أتقاهم، وأتقاهم خيرهم، وخيرهم بكل خير أولاهم [٧٧].

وقد استدعى الهادي كذلك السنة النبوية الشريفة ليستشهد بها على أحقية علي بالخلافة أو الإمامة، مستعرضا عددا من الأحاديث كقوله (صلى): ((علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي)) [٧٨]، وقوله: ((علي مع الحق، والحق معه))[٧٩]، وقوله: ((أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأتها من بابها)) [٨٠]، وقوله: ((أنت أخي يا علي في الدنيا والآخرة)) [٨١]، وقال أيضًا: ((علي أقضى الخلق وأعلمهم)) [٨٢].

وهكذا يمكن القول بأن الهادي اعتمد هذا التأويل والتفسير للآيات القرآنية وعلى جملة ما أورده من أحاديث شيعية ليؤكد أحقية علي بن أبي طالب في الإمامة، وبعد أن يثبت الهادي إمامة علي جعل الإمامة بعده في ابنيه: الحسن والحسين[٨٣]، قائلا: ثم يجب... أن يعلم أن الحسن والحسين ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله، وحبيباه، وأنهما إماما عدل [٨٤]، جاعلاً من الإيمان بإمامتهما جزءًا من الإيمان حين يقول: "واجبة طاعتهما، مفترضة ولايتهما" [٨٥].

كما لم يقبل الهادي الإجماع طريقا إلى الإمامة مستشهدا بما حدث في سقيفة بني ساعدة، وعليه رفض الاختيار أيضا طريقا للإمامة لأن الله في تصور الهادي، قد أوصى بخلقه على لسان النبي إلى علي بن أبي طالب والحسن والحسين، وإلى الأخيار من ذرية الحسن والحسين، أولهم علي بن الحسين، وآخرهم المهدي، ثم الأئمة فيما بينهما، وذلك أن تثبيت الإمامة عند أهل الحق في هؤلاء الأئمة من الله عز وجل[٨٦].

هكذا أراد الهادي أن يثبت أن تزكية هؤلاء من الخالق، فلا حاجة إذًا لتزكية الخلائق، أخذًا بالقول الشائع: إذا وجد الماء بطل التيمم. ليس هذا فقط بل انظر على لسان من وصلت هذه التزكية؟ إنها على لسان رسول الله (ﷺ) ... فمن ثبّت الله فيه الإمامة واختاره واصطفاه، وبيّن فيه صفات الإمام، فهو إمام عندهم، مستوجب للإمامة، لقول النبي ﷺ: ((من أمر بالمعروف ونهى عن المنكر من ذريتي فهو خليفة الله في أرضه، وخليفة كتابه، وخليفة رسوله)) (٨٧).

وكلمة "من ذريتي" الواردة في الحديث أعطت للهادي حق القول أن المقصود منها ولد الحسن والحسين لأنهم من ذرية النبي، وكلمات أخرى تصب في السياق ذاته وردت في عدة أحاديث كقول الرسول: ((عليكم بأهل بيتي))، وكذلك قوله ((أهل بيتي أمان لأهل الأرض))، إلى أن يقول: ((من سمع داعيتنا أهل البيت فلم ينصره، لم يقبل الله له توبة حتى تلفحه جهنم)) (٨٨).

ويظهر أن استشهاد الهادي بهذا الحديث الأخير المقصود منه الإجماع على تأنيب كل من خذل الحسن والحسين وولدهما من ذريتهما كزيد بن علي، ولعله بهذا يرسل رسالة واضحة وقوية إلى كل من يرغب في الالتحاق به والخروج معه وأخذ العبرة، وأن لا يتكرر ما حدث سابقا مع الحسين، فالهادي ليس على استعداد لتقبل مفاجآت من ذلك العيار، كي لا يخفق هو ويفشل مشروعه الطامح، الذي يعد به نفسه لثورة شاملة تتغيا تغيير السلطات الظالمة في اعتقاده وإزالتها وتأسيس دولته العادلة التي سيكون إمامها.

وتكشف لنا رسائل العدل والتوحيد شروط الإمام كما صاغها الهادي والمتمثلة في أن يكون ورعًا تقيًا صحيحًا نقيًا، وفي أمر الله سبحانه مجاهدًا، وفي حطام الدنيا زاهدًا، وكان فاهمًا لما يحتاج إليه، عالمًا بتفسير ما يرِد عليه، شجاعًا كميًّا، بذولاً سخيًا، رؤوفاً بالرعية متعطفا محسنا حليما، مساويا لهم بنفسه، مشاورا لهم في أمره، غير مستأثر عليهم، ولا حاكم بغير حكم الله فيهم، قائما شاهرا لسيفه، رافعا لرايته، مجتهدا، مفرقًا للدعاة في البلاد، غير مقصر في تأليف العباد، مخيفا للظالمين، مؤمّنا للمؤمنين، لا يأمن الفاسقين، ولا يأمنونه، بل يطلبهم ويطلبونه، وقد باينهم وباينوه، وناصبهم وناصبوه، فهم له خائفون وعلى هلاكه جاهدون، يبغيهم

ISSN : 2410-1818

الغوائل، ويدعو إلى جهادهم القبائل، متشردا عنهم، خائفا منهم، لا يردعه عن أمور الله ولا يمنعه عن الاجتهاد عليهم كثرة الإرجاف، شمري مشمر، مجتهد غير مقصر"[٨٩]. ويشترط الهادي على الإمام أيضًا أن يشهر سيفه، مقاتلا من أجل دين الله شجاعا [٩٠].

هكذا يقرر الهادي الشروط الواجب توافرها في الإمام، لكن ليس بصورة صارمة، بل بطريقة تلقائية على حد تعبير علي محمد زيد؛ حتى لا تدل على أنه قد فرض شروطًا ثابتة محددة بعينها [٩١]؛ يتعين الالتزام بها وعدم التفريط أو التنازل عنها.

ومن مجمل ما أوردناه من اقتباسات وأقوال متفرقة للهادي، ربما نستطيع أن نسمي جملة من الشروط الواجب توافرها في الإمام، بحسب الترتيب التالي:

١) أن يكون من ذرية الحسن والحسين .
٢) أن يكون ورعا .
٣) مجاهدا .
٤) زاهدا .
٥) عالما .
٦) شجاعا .
٧) سخيا .
٨) مجتهدا .
٩) مساويا بين رعيته .
١٠) شاهرا سيفه على الظلمة .
١١) مباينًا للظالمين .

والرأي عندي أن هذه الشروط كما هي ماثلة أمامنا ليست في مستوى واحد من الأهمية، فمنها ما يتطلبه المنصب، ومنها ما لا حاجة إليه مطلقا، ومنها ما يدخل في باب الاستحسان أو التفضيل، ومنها ما هو طبيعي، ومنها المكتسب الذي يتمايز فيه الأفراد بحسب قدراتهم وإمكاناتهم.

ISSN : 2410-1818

لهذا فإن هذا العدد من الشروط لم يلق قبولاً بمستوى واحد عند الجميع، فجمهور السنة لا يقبلون شرطي الاجتهاد وحصر الإمامة، فهذان الشرطان عند الزيدية فقط، وما عدا ذلك للأفضلية عند الجميع، بينما الإمامية شرطها الرئيس أن يكون الإمام منصوصًا عليه من إمام قبله ويكون معصوما. وهذا في تصوري ما تعمّد الهادي إغفاله فلم يورده ضمن شروطه.

وعند فحص شروط الهادي تلك نلاحظ أن مجمل تلك الشروط ربما تكون موقوفة لخدمة مسألة الخروج الذي هو أساس دعوته؛ لأن الهادي، كما يرى محمد علي زيد، قد صاغ تلك الشروط في وقت كان يعد نفسه لثورة شاملة تكتسح الخلافة العباسية؛ لهذا يبدو الورع والعلم والزهد، مؤهلات أولية تقرّب من يريد الخروج إلى الناس وتجعله مقبولا، والشجاعة والسخاء، ميزتان ضروريتان لمن يريد أن يجمع الناس من حوله ليخوض بهم ومعهم حربا طويلة طموحة كتلك التي أراد الهادي أن يشنها ابتداء من اليمن وانتهاء بالاستيلاء على الخلافة العباسية [٩٢]، وذاك هو مشروعه الذي خطط وجنّد وأوّل له كل شيء بدءاً بالنص القرآني والسنة النبوية وانتهاءً بأصول المعتزلة التي حوّر في بعض نصوصها كما مر علينا لتناسب مبتغاه.

لقد تفاوتت شروط الإمامة عند الزيدية في العدد من إمام إلى آخر، فبينما نجدها عند مؤسس الزيدية لا تزيد على خمسة شروط، وجدناها عند الرسي والهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، قد بلغت أحد عشر شرطا، ولو تصفحنا بعض أدبيات الزيدية لوجدنا أن البعض يحددها في أربعة عشر شرطا. وتعليل هذا الجانب لعله يكمن في تفاوت تأثر فرق الزيدية بين رافض للقول بالنص والوصية في حصر الإمامة، وبين القبول بالنص ولكنه وصف بالنص الخفي، وبين القبول بالنص الصريح على الأئمة الثلاثة بعد النبي (علي والحسن والحسين). إضافة إلى مجمل المدخلات السياسية التي تخللت أو تسربت في الفترة الفاصلة بين مرحلة زيد بن علي وبين الرسي وكذلك الهادي باعتبارهم جسدوا ثلاث مراحل تاريخية للإمامة أبرزها مرحلة الهادي.

الذي يبدو لنا أنه أكثر من مارس التأويل من الأئمة على نطاق واسع، حيث يتضح ذلك من خلال مجمل نصوصه وأقواله التي وقفنا عليها، وكذلك أصول المعتزلة الخمسة التي لم تكن هي الأخرى في منأى من تأويلات الهادي، موظفًا كل ذلك من

أجل كسب دعوته السياسية، حيث يورد لنا الباحث في الزيدية علي محمد زيد رد الهادي على أهل صنعاء حينما يتحدث عن بعض الأصول الخمسة دون أن يذكر أنها أصول للعقيدة، ويشرحها بطريقة مبسطة بعيدة عن تعقيدات علم الكلام، ويأتي على ذكر بعض العبادات التي يعدها العامة جوهر الدين، مثل الصلاة والزكاة والصيام، بغرض التقرب من الناس وكسب التفافهم حول دعوته السياسية، فيعرض بطريقة مبسطة للتوحيد، ويضيف إلى التوحيد الحديث عن النبي والاعتراف برسالته، ويربط عليًا بالنبي وبالرسالة ليسند نظريته في الإمامة، وهذا يعني ربط التوحيد بالناحية السياسية. (٩٣)

أعتقد أن تحليل محمد علي زيد لرد الهادي على أهل صنعاء يكشف غلبة السياسي عند الهادي على مجمل الاتجاهات الأخرى بما فيها الديني الذي انطلق منه الجميع لإثبات مشروعيتهم،

هذا السياسي الذي ربما جعل من الهادي يتجاوز كل من سبقوه ليرى في نفسه إماما وزعيما سياسيا وقائدا عسكريا وكذلك سلطة معرفية وروحية.

وكذلك في حديثه عن العدل فإن الأمر لم يسلم من التأويل بالرغم من أنه تناوله بطريقة غير مباشرة، وكذلك الوعد والوعيد، ثم يعود إلى الحديث عن المحافظة على الصلوات وأداء الطاعات، مما يجعل جوابه على أهل صنعاء المنكرين له عملاً من أعمال التبشير السياسي المرن في محاولة منه للوصول إلى الناس بطرق مبسطة ومتدرجة، شارحًا معتقداته التي يؤمن بها وتقريبها من معتقدات العامة، وإبعادها عن تعقيدات علم الكلام. (٩٤)

وفي تقديري ليس التأويل بغريب على الهادي وهو الذي اتّبع نهج التفكير المعتزلي ورتب أصوله الخمسة بنفس ترتيب المعتزلة الذين يرون التأويل " فريضة عين... الإنسان هو بالتعريف كائن مؤول؛ لأن النص كائن قابل للتأويل (٩٥)، هكذا هو التأويل في عرف المعتزلة، وربما في عرف غيرهم أيضًا، طالما يستطيع في الإسلام كل إنسان ذي عقل سليم ومطّلع ادعاء حق تأويل مصادر الشريعة (القرآن والحديث) (٩٦).

ولا أعتقد أن هذه هي الإشكالية، الإشكالية هنا أنه لا يوجد معيار حاسم لتمييز التأويلات الصحيحة للقرآن والأحاديث [٩٧]، ولعل نزعة التعصب والهوى الغالبة على الموقف واعتماد التأويل وسيلة لتحقيق أهداف أو مآرب سياسية، أو أغراض مذهبية، هو ما دفع الكثير من الشيعة إلى الإسراف في التأويل.

وتبعًا لذلك فإن تأويل أو تطويع الآيات والأحاديث لتدل هنا على شيء أو تدعم هنا موقفاً وتعارض هناك شيئًا أو موقفاً آخر، هو ما جعل كل طرف يدعي أن ما يراه هو ما يوافق الشرع في المسألة، لهذا كثر الخلاف واشتد النزاع بين كل الأطراف التي يدعي كل منها امتلاكه ناصية الحقيقة، وتكاد تكون الحقيقة بعيدة عن الجميع.

وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أننا نستطيع أن نجمل الموقف بكلمة، هي أن الدفاع عن التأويل هو دفاع عن الاختلاف، وذمه هو ذم للاختلاف الذي هو سنة الكون.

وقد توفي الهادي ولم يشر إلى أحد بالإمامة من بعده، لا من أبنائه ولا حتى من المقربين له؛ ربما لأن استحقاق الإمامة في عرفه إنما يثبت بالفضل والطلب لا بالوراثة كما تقوله العباسية [٩٨]؛ أو لأن الشروط التي تشترطها الإمامة كالعلم والورع والزهد والشجاعة، خصائص يكتسبها الإنسان في حياته ولا يرثها من آبائه.

رؤية فرق الزيدية للإمامة:

يعتقد كثير من الباحثين أن من ضمن نتائج الأثر الفكري الذي أحدثته ثورة الإمام زيد هو ظهور عدد من الفرق الزيدية التي اختلفت فيما بينها فافترقت إلى فرق عدة، اختلف مؤرخو الفِرق حول عددها، فقد حددها البعض بثلاث [٩٩]، ومنهم من جعلها أربع [١٠٠]، وجعلها آخرون ثماني فرق[١٠١]، اما أبو الحسن الأشعري فقد حصرها في ست فرق، ولكن دون أن يذكر اسم الفرقة الخامسة [١٠٢]، بينما حصر ابن المرتضى هذه الفرق مسميًا إياها قائلا: " وانتهت فرقهم إلى ست: جارودية وبترية والبترية صالحية وجريرية، وافترق متأخرو الجارودية إلى مطرفية وحسينية ومخترعة" [١٠٣] وهي من فرق اليمن، وفي هذا تأكيد لما صرح به نشوان بن سعيد الحميري بقوله: " إنه ليس باليمن من فرق الزيدية غير الجارودية، وهم بصنعاء وصعدة وما يليها" [١٠٤].

لذلك سنحاول في هذه السطور الوقوف أمام رؤية فرق الزيدية للإمامة بحسب حصرها من قبل ابن المرتضى في كتابه (المنية والأمل في شرح الملل والنحل) على اعتبارها جميعا انشقت عن المذهب الزيدي.

أ - الجارودية:

تُنسب إلى أبي الجارود ويكنى أبا النجم زياد بن المنذر العبدي [١٠٥]، تتحدد رؤيتهم للإمامة من خلال ما نقله البغدادي [١٠٦] قائلا: "زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص على إمامة علي بالوصف دون الاسم... وقالوا أيضا إن الحسن بن علي كان هو الإمام بعد علي ثم أخوه الحسين كان إماما بعد الحسن".

ويبدو أن الجارودية هي أول من تبنى مسألة النص الخفي على إمامة علي، مسوغين موقفهم ذلك بأن هناك أوصافاً واضحة لم توجد إلا في علي ولما اختصت به جعلوها كالنص عليه باسمه ومن ثم كفروا من خالف ذلك النص لأنه كالتصريح باسمه. [١٠٧]

وفي اعتقادي أن مقالتهم تلك كانت مخالفة لمقالات الإمام زيد لأن كتابيه «تثبيت الوصيّة» و«تثبيت الإمامة» لا يتحدثان عن نص صريح ولا نص خفي، وإنما يتحدثان بوضوح عن الأولوية [١٠٨]، وما يقطع اللجاج حول ما أراده الإمام زيد من أن عليًا كان أولى بالخلافة أنه قال في كتابه "القلة والكثرة": عقب انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى " انطلق المسلمون إلى رجل صالح فبايعوه ثم بايعوا بعده رجلا، ثم انطلقوا بعده إلى رجل ظنوا به الخير، وظنوا أنه سيجري مجرى صاحبيه، فلما انطلق ولاة هذا الدين من المهاجرين والأنصار من أهل بدر وغيرهم من التابعين لهم بإحسان إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، حتى أخرجوه من بيته فبايعوه غير مكرهين" [١٠٩]، فوصفه لهذه الحالات يبين لنا أن المسلمين انطلقوا إلى رجل صالح فبايعوه، ولم يتحدث الإمام "زيد" عن وصية ولا نص، ولم يقل حتى: تناسوا الوصية والنص، وانطلقوا إلى رجل صالح، وإنما يستفاد من ذلك أن الناس بايعوه، وأن البيعة صحيحة، وكيف ستصح إذا كانت البيعة مخالفة لنص من رسول الله. [١١٠]

وفي تقديري فإن مثل هذا الكلام لا يحمل إلا معنى الإقرار بخلافة الشيخين، ويبطل كذلك ما نسب للإمام زيد من أفكار سياسية إمامية.

ISSN : 2410-1818

تقول الباحثة أشواق غليس في السياق ذاته: إن النصوص المنسوبة للإمام زيد ، كما في كتاب (تثبيت الوصية) من قوله بأحقية الإمام علي بالإمامة بعد وفاة النبي ومن بعد ولده الحسن والحسين وذلك بالنص الجلي الواضح من رسول الله تتعارض مع ما جاء في (الروض النظير) لشرف الدين السياغي؛ لأنه عندما سئل الإمام زيد عن الإمامة قال: (هي في جميع قريش، ولا تنعقد الإمامة إلا ببيعة المسلمين فإذا بايع المسلمون، وكان الإمام براً تقياً عالماً بالحلال والحرام فقد وجبت طاعته). واستدلت الباحثة من هذا النص على عدم قبول الإمام زيد بالنص الجلي أو الخفي لإثبات الإمامة أو بحصرها في البطنين فهي في جميع قريش. كما ترى أيضًا بأن هذه النصوص تتسم بالغموض [١١١]، ولا ندري هل ذلك الغموض يفسر لصالح النص الجلي أو النص الخفي.

ب - الجريرية :

على حد وصف البغدادي لهم فهولاء من أتباع سليمان بن جرير الزيدي [١١٢] ، الذي افترق عن البترية. ويزعم أصحاب هذه الفرقة أن الإمامة شورى، وأنها تنعقد بعقد رجلين من خيار الأمة وأجاز إمامة المفضول، وأثبت إمامة أبي بكر وعمر وزعم أن الأمة تركت الأصلح في البيعة لهما لأن عليا كان أولى بالإمامة منهما إلا أن الخطأ في بيعتهما لم يوجب كفرا ولا فسقا[١١٣] ومن خلال رؤيتهم للإمامة نجدهم يتفقون مع كل الزيدية بخصوص أولوية علي بالإمامة، ويختلفون معهم حول مسألة الشورى وانعقادها بعقد رجلين.

أما بخصوص إمامة المفضول فلم تشذ الجريرية برأي مخالف، لأن رأيها كان نفس رأي زيد بن علي.

ج - البترية:

هؤلاء أتباع رجلين أحدهما الحسن بن صالح بن حيّ والأخير كثير المنوّا الملقب بالأبتر [١١٤]. ويبدو أن أقوالهم في الإمامة لم تخرج عن أقوال سليمان بن جرير، إلا أنهم توقفوا عند عثمان ولم يُقْدموا على ذمه كما فعلت بعض الفرق ولا على مدحه. وقد ذهبوا إلى أن عليًا أفضل الناس بعد الرسول وأولاهم بالإمامة، وأن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ؛ لأن عليًا ترك ذلك لهما، وسلم لهما الأمر راضيا ... كما أنهم لا يرون

لعلي إمامة إلا حين بويع [١١٥]، وعلى الرغم من انتماء هذه الفرق للمذهب الزيدي إلا أنهم مختلفون على تفاوت فيما بينهم في أحكامهم على من تقدم علي من الخلفاء الراشدين مخالفين في ذلك إمامهم زيد بن علي، وإن كانت... البترية أقرب إلى ما كان عليه زيد بن علي [١١٦].

د - المطرفية:

تنسب هذه الفرقة إلى "مطرف بن شهاب [١١٧]، يقول ابن المرتضى: "فارقوا الزيدية بمقالات في أصول الدين كفّرهم كثير من الزيدية بها [١١٨]، ولكنه لم يذكر تلك المقالات. وربما يكون صحيحا ما ذهب إليه الأقدمون من أن المطرفية كانوا من أشد أتباع الهادي تمسكا بآرائه الاعتقادية والفروعية. [١١٩] وقد خالفوا الزيدية في موضوع الإمامة، فإنهم لم يشترطوا النسب في من يتولاها كما فعلت الزيدية، ورأيهم في هذا يتفق مع الرأي القائل: "إن الإمامة جائزة في جميع الناس لا يختص بها قوم دون قوم آخرين، وإنما تستحق بالفضل والطلب، وإجماع كلمة الشورى" [١٢٠].

لكن الدكتور علي محمد زيد يرى " أن نظرية الإمامة عند المطرفية هي نفسها عند الإمام الهادي والإمام الرسي مع شيء من التشدد في الشروط المكتسبة للإمام... وبهذا تكون نظرية الإمامة عند المطرفية هي النظرية الزيدية في صياغتها المنطقية المتسقة مع تاريخ الدعوة الزيدية ومع التاريخ الشيعي بعامة [١٢١] .

إذًا مهما يكن تشدد المطرفية في شروط الإمام كأن يكون أفضلهم وأعلمهم وأشجعهم وأزهدهم وأقواهم، فإن هذا قد لا يعني بالضرورة أنها خرجت عن اشتراطات الهادوية للإمام المتمثلة في أن يكون عالماً شجاعاً فاضلاً زاهدا؛ لأنها لو خرجت عن ذلك التقليد جملة لألغت كما يقول: علي محمد زيد "نظرية الإمامة الزيدية أو أبطلتها، فإذا فعلت فإنها تكون قد خرجت من الزيدية تماما؛ لأن الموقف من الإمامة هو الذي يميز فرق الشيعة بعضها عن بعض [١٢٢] وهذا ما لم تفعله في تقديري، والدليل على ذلك نجده عند أكبر خصومها وهو الإمام عبد الله بن حمزة، حيث اتهمها بتعطيل الإمامة عن طريق التشدد ولم يتهمها بإبطالها [١٢٣]. وهناك فرق بين التعطيل والإبطال.

ISSN : 2410-1818

هـ - الحسينية:

تنسب هذه الفرقة إلى الحسين بن القاسم بن علي العياني، (ت - 404هـ) وهو من زعم أنه المهدي المنتظر [١٢٤]. والإشارة الوحيدة التي وجدناها لهم حول رؤيتهم للإمامة أوردها الإمام عبد الله بن حمزة مشيدا بموقف إمامهم في حصر الإمامة في أهل البيت، وما استدل على ذلك من الكتاب والسنة، فمن ذلك قوله: إن الإمامة مقصورة في أهل البيت دون غيرهم، ثم قال بعد أن فرغ من الاستدلال على أنها مقصورة عليهم من جهة العقل: فمن ها هنا وجب أن تكون الإمامة في أهل بيت معروفين، وبالفضل والشرف مخصوصين" [١٢٥].

ويبدو أن إمام هذه الفرقة قد تطرف كثيرا أو ذهب إلى شأو بعيد في الغلو وخرج عن مألوف المذهب الزيدي في زمانه، وإلا لما انتهى أمره بأن قتلته همدان في ذي عرار من حقل البون شمال صنعاء [١٢٦].

ن - المخترعة:

كان رئيسها هو علي بن شهر، وسموا المخترعة لقولهم باختراع الأعراض في الأجسام، وبهذا القول يمكن عدّها صورة من المعمرية [١٢٧]، فقد قال معمر بن عباد السلمي: إن الله تعالى لم يخلق شيئا غير الأجسام، فأما الأعراض فإنها من اختراعات الأجسام، إما طبعا كالنار التي تحدث الإحراق، والشمس التي تحدث الحرارة، والقمر الذي يحدث التلوين، وإما اختياراً كالحيوان يحدث الحركة والسكون، والاجتماع والافتراق. [١٢٨] وهم القائلون بإمامة علي بالنص الخفي وخطؤوا الشيخين "أبا بكر وعمر" بالتقدم عليه، ومخالفة ذلك النص والتوقف في تفسيقهم [١٢٩]، وهذه الفرقة هي ما عليه هادوية اليمن حتى اليوم [١٣٠]. ولعل ما يؤكد هذا القول أن معتقد المخترعة هو ما يميل إليه معظم الزيدية في اليمن [١٣١].

وجملة القول أن ما نُقل من آراء وأفكار لتلك الفرق في مسألة رؤيتهم للإمامة، ما هي إلا نظرات وآراء متفرقة، ربما جنحت في بعضها عن المذهب الزيدي أو بالأصح عن أفكار المؤسس ذاته، لكنها ظلت في عموم الموقف تحت مظلة المذهب الزيدي.

ISSN : 2410-1818

وأعتقد أننا مهما ألححنا على أهمية الإمامة عند الشيعة عموما، والزيدية خصوصًا، فلن نفي بالغرض؛ لأن كل شيء عندهم غدا موقوفًا على الإمامة من حيث هي قيمة عليا وموضوع اعتقاد لا مساومة فيه.

ج - حوصلة:

من خلال وقوفنا على الكثير من تفاصيل الفكر الشيعي الزيدي وجدنا أن الإمامة هي الأصل الطاغي على كل الأصول الأخرى التي تبنتها الزيدية بمختلف فرقها، وغدا كل شيء موقوفا عليها، من حيث هي قيمة عليا وموضع اعتقاد، فهي لم تكتفِ بتأويل النص القرآني والحديث النبوي ليسند نظريتها في الإمامة، بل تجاوز الأمر عند بعض أئمتها ذلك الحد للقيام بتأويل بعض من أصول المعتزلة التي أصبحت أصولاً للزيدية وتقريبها من معتقدات العامة، وإبعادها عن تعقيدات علم الكلام حاضنها الأول.

ولعل هذا الاستنتاج يعطينا الحق في القول بأن الزيدية قد خاضت في تأويل الكثير من النصوص الدينية والأحاديث النبوية، بحيث تجرأت على بعضها إلى درجة تجاوزت فيه الحد المعقول للتأويل إن جاز التعبير، وعلى الرغم من ذلك إلا أننا لمسنا درجة من الاقتدار في تأويلها للبعض الآخر.

وربما بالغ بعض أئمة الشيعة الزيدية بعض الشيء في مسألة شروط اختيار الإمام وسلطاته، مما جعل كثير من الخصوم يتهمون التشيع عموما بأنه يذهب مذهبا غيبيا في اختيار الإمام، بعيداً عن المقاييس البشرية المعروفة في الترشيح الشعبي والاختيار.[١٣٢]

كما أن غلبة السياسي على الديني في تأويلات الزيدية هو ما تصدر المشهد، ولعل ذلك برز بشكل جريء عند الإمام الهادي إلى الحق (يحيى بن الحسين)، مؤسس الدولة الزيدية في اليمن.

([١])فيما يخص تسمية الزيدية، راجع كل من: أبي الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، تحقيق، محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، ج١ ص،

١٢٩، ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، لبنان، بدون سنة طبع ص، ٢٥٣، ابن المرتضى، المنية والأمل في شرح الملل والنحل، تحقيق، الدكتور، محمد جواد مشكور، دار الندى، بيروت، الطبعة الثانية، ص ٩٦، البغدادي عبد القاهر، الفرق بين الفرق، منشورات دار الآفاق الجديدة، الطبعة الخامسة، ص ٢٥

(٢)انظر، زيد، علي محمد، معتزلة اليمن - دولة الهادي وفكره، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، دار العودة، بيروت، ١٩٨١، ص، ١٧

(٣)المرجع نفسه، ص ١٨. وللخروج عند الزيدية خطوات يُبدأ بها من السعي لتقويم الحُكم المستبد الباطش ابتداءً بالنصح، ومرورا بالنقد والتجرد وانتهاء بالمواجهة. وهذا ما يعرف عند الزيدية (بمبدأ الخروج على الظالم)، ويعتقد أن الإمام زيد بن علي هو من أسس لهذا، محمد يحي سالم عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، مجلة المسار، العدد الثالث، ٢٠٠٢، ص ٣

(٤)علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ١٨.

(٥)المرجع نفسه، ص، ١٩.

(٦)الشهرستاني، عبد الكريم، الملل والنحل، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص، ١٢٥.

(٧)المقالح، د. عبد العزيز، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، دار العودة، بيروت، ١٩٨٢، ص، ١٨ -١٩

(٨)ابن المرتضى، المنية والأمل، ص،٩٧.

(٩)علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص ٣١.

(١٠)انظر، المرجع نفسه، ص، ٣٣.

(١١)عمارة، محمد، رسائل العدل والتوحيد، ج١ دار الهلال، ١٩٧١، ج١، ص، ٩٦. سبق سبق العقل على الكتاب والرسول تمجيد للعقل لا نظير له، يقول القاسم الرسي في وصف العقل في كتابه المكنون عن المحلى في الحدائق الوردية الجزء الثاني، ص ٢: :العقل آمن أمين، وأفضل قرين فاستأمنه على أحوالك وجميع خلالك"، وقد جعل الزيدية العقل أساساً لمعرفة الأحكام الشرعية. انظر أبو زهرة، محمد: الإمام

زيد حياته وعصره، آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٣٤٠، وانظر دكتور، أحمد محمود صبحي، في علم الكلام، ج٣، الزيدية، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ص٩٥.

(١٢)عبد الكريم جذبان، مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي، كتاب الرد على الروافض من أهل الغلو، صنعاء: دار الحكمة اليمانية، الطبعة الأولى، ج١ ص ٥٤٧.

(١٣)الأكوع، القاضي إسماعيل بن علي، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ص، ٢٩.

(١٤)انظر، د. عارف، أحمد عبد الله، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، دار أزال، بيروت، المكتبة اليمنية، صنعاء، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص، ١٠٨.

(١٥)راجع بهذا الخصوص، علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ١٥٩ -١٥٨ -١٥٧

(١٦)علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ١٥٩.

(١٧)شرف الدين، علي عبد الكريم الفضيل، الزيدية نظرية وتطبيق، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص، ١١٧.

(١٨)عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، ص، ١.

(١٩)البغدادي، عبد القاهر، أصول الدين، طبعة مصورة عن مطبعة الدولة، أسطنبول، ١٩٢٨، بيروت، ١٩٨٠ ص، ٢٧١.

(٢٠)الأشعري، أبي الحسن، مقالات الإسلاميين، تحقيق، محيى الدين عبد الحميد، ج١، الطبعة الثانية، ١٩٨٥ ص، ٣٩.

(٢١)عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، ص،١.

(٢٢)الشهرستاني، الملل والنحل، ص، ١١٨.

(٢٣)الكرماني، حجة العراقيين أحمد حميد الدين، المصابيح في إثبات الإمامة، مؤسسة النور للمطبوعات، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص، ١١٢ -١١١

(٢٤)القمي، عيون أخبار الرضا، ص،١٧٢ ، عارف ، ص،٣١٩

([٢٥])الشهرستاني، نهاي الإقدام في علم الكلام، حرره وصححه الفرد جيوم، ص، ٤٨٤.

([٢٦])ابن المرتضى، المنية والأمل، ص، ١٠٢.

([٢٧])عارف، تامر، الإمامة في الإسلام، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٦، ص ٦٥.

([٢٨])دكتور، العثماني سعد الدين، تصرفات الرسول بالإمامة، دار الكلمة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية،٢٠١٣ ، مصر ص، ١٢٥.

([٢٩])المرجع نفسه، ص ١٢٥.

([٣٠])الشرفي، أحمد بن محمد الصلاح، عدة الأكياس المنتزع من شفاء صدور الناس في شرح معاني الأساس، مكتبة حسن عبد القادر، صنعاء، ص، ٣٨١.

([٣١])الشهرستاني، الملل والنحل، ص، ٦٧.

([٣٢])دكتور، عارف، أحمد عبد الله، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ص، ٣٢٠.

([٣٣])الحج، آية، ٤١.

([٣٤])كتاب، ينابيع النصيحة، الأمير حسن بن بدر الدين، تحقيق، د. المرتضى بن زيد المحطوري، مكتبة، بدر للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، ص ٤٠٧، نقلا عن خالد سالم حميد باعوضة، أسس الاتفاق والاختلاف بين الزيدية والسلفية، أطروحة دكتوراه، جامعة صنعاء، كلية الآداب، للعام ٢٠١٣، ص، ٥٢٣.

([٣٥])الطور، آية، ٢١.

([٣٦])ينابيع النصيحة، ص، ٤٠٧، نقلا عن، باعوضة، أسس الاتفاق والاختلاف بين الزيدية والسلفية، ص، ٥٢٣.

([٣٧])مصباح العلوم، ص ٧٧، نقلا عن، باعوضة، أسس الاتفاق والاختلاف بين الزيدية والسلفية، ص،٥٢٣

([٣٨])الآصفي، محمد مهدي، المدخل إلى الإمامة، دار الثقافة للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٠، ص، ١٢ -١١

([٣٩])الشيرازي، محمد بن إبراهيم، شرح أصول الكافي، ج٢، ص، ٤٦٨، نقلا عن محسن مهاجرينا، الفكر السياسي لصدر المتألهين، مجلة، قبسات، المجمع

العلمي العالمي للثقافة والفكر الإسلامي، بيروت، لبنان، العدد، الرابع، ص، ٤١، للعام، ٢٠١٢.

([٤٠])دكتور، عارف، المرجع نفسه، ص، ٣١٥.

([٤١])الإمام، يحيى بن حمزة، الإفحام، الأفئدة الباطنية الطغام، تحقيق، فيصل بدر عون، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٧١.

([٤٢])الشهرستاني، الملل والنحل، ص، ١٣١. وأعتقد أن هذه المكانة التي أولتها الشيعة للإمام مستوحاة من المكانة التي أولاها حديث الرسول للإمام حيث يقول: من مات لا يعرف إمامه مات ميتة جاهلية"، راجع بهذا الخصوص رسائل العدل التوحيد، ج٢، ص، ٨٣.

([٤٣])عزان، مفهوم الإمامة عند الزيدية، مجلة المسار، العدد، التاسع، السنة، ٢٠٠٢، ص٦.

([٤٤])الصاحب بن عباد، نصرة المذاهب الزيدية، تحقيق، ناجي حسن، بغداد، د. ت، ص٣٥٧.

([٤٥])بينما لا يتصور الشيعة - في جملتهم - الإمام إلا معصوما من الخطأ، وهو عندهم بلغ من العلم بالشريعة وأحكامها درجة تمكنه من تأويل النصوص الدينية. راجع بهذا الخصوص، دكتور، أحمد عبد المهيمن، إشكالية التأويل بين كل من الغزالي وابن رشد، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص،٩٧.

([٤٦])دكتور، عارف، أحمد عبد الله، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ص، ٣١٨. وهذا ما ذهب إليه أيضا السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، من أن الإمامة عند الشيعة اختصّت بهالة من القدسية، وبإطار من العظمة، وبوفرة من الاهتمام، تجعلها عندهم بمنزلة النبوّة في المسؤوليات، إلاّ أن النبوّة تمتاز بالوحي المباشر من الله تعالى، وقد استوحوا هذه المنزلة من قول الرسول صلىالله عليه وآله وسلم لعلي عليه السلام: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنه لا نبّي بعدي". جهاد الإمام

ISSN : 2410-1818

السجّاد زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، مؤسسة دار الحديث، بدون سنة طبع، ص، ١٨.

([٤٧])علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ١٨.

([٤٨])عبد الله بن حمزة، العقد الثمين، مخطوط مصور بدار الكتب المصرية، ق ٣٥ - ٣٤، نقلا عن علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ١٨.

([٤٩])انظر، سيرة الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين، تحقيق، الدكتور، زهير زكار، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٩٧٢، ص ٢٨.

([٥٠])هناك العديد من النصوص والشواهد توضح فكرة النص الخفي عند الإمام الرسي، أوردها، زيد بن علي الوزير في مقاله، في الينابيع الزيدية، مركز التراث والبحوث اليمني، ٢٠١١، ص، ١٠.

([٥١])علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ٣١.

([٥٢])القاسم الرسي، الإمامة، مخطوط مصور بدار الكتب المصرية، ق،٨٦ -٨٤ - ٨٧ - ٨٢ .

([٥٣])المرجع نفسه، ص، ٨٧.

([٥٤])القاسم بن إبراهيم الرسي، رسالة في الرد على الروافض، ق ١٠٨ -١٠٠، نقلا عن، علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ٣٨. ٥١

([٥٥])النجري، عبدالله بن محمد، شرح القلائد في تصحيح العقائد، المقدمة، مكتبة، محمد المنصور، صنعاء، ٢٢٧.

([٥٦])الرسي، إبراهيم، رسالة في الرد على الروافض، ق ١٠٨ -١٠٠.

([٥٧])المرجع نفسه، ق، ١٠٨ -١٠٠.

([٥٨])المرجع نفسه، ق، ١٠٨ -١٠٠.

([٥٩])بخصوص شروط الإمامة عند الزيدية راجع كل من، الشرفي، علي، العدة، ٣٩٠ -٣٨٥، كذلك، شمس الدين حابس الصعدي، الإيضاح على المصباح، مخطوط، ١٤٤ -١٤٢، النجري، شرح القلائد، ٢٢٤ -٢٢٢.

([٦٠])علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ٣٨.

([٦١])المرجع نفسه، ص، ٣٨.

([٦٢])وهي هجرة فردية يعتزل فيها المرء مخالطة السلطة وتحسين مفاسدها والاختلاط المعيشي معها، أي اتخاذ موقف تطهيري ضميري أكثر منه موقفا عمليا يؤدي إلى حشد الناس في ثورة غايتها تغيير السلطات الظالمة وإزالتها. المرجع نفسه، ص، ١٨٣.

([٦٣])سيرة الهادي إلى الحق، يحيى بن الحسين، ص، ٢٨.

([٦٤])المرجع نفسه، ص، ٢٨.

([٦٥])ورد في كتاب، حوار في الإمامة، بأن الإمامة هي الدرجة الثانية من النبوة، وقد ثبت وجوب معرفة النبوة على كل مكلف عامي وغيره، فكذلك يجب مثله في الإمامة، فإن الإمامة لم تنقص عنها إلا في درجة الوحي لا غير، وإلا فما اختص به النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الأحكام فقد اختص به الإمام غالباً. راجع كتاب حوار في الإمامة، جمع وتحقيق محمد يحيى سالم عزان، مركز التراث والبحوث اليمني، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص ٩٨.

([٦٦])بينما يعلن الإمام زيد بن علي أن النسب اعتبار مناسب لا شرط صلاحية، وهو مافهمه كثير من العلماء والباحثين عنه حتى قال العلامة الشماحي:" كان الإمام زيد أبعد نظرًا من الهادي، فقد أبى أن يأخذ بنظرية حصر الخلافة على أبني جدته فاطمة الزهراء ثم يربط بهذه الإمامة مذهبه ويبني عليه دعوته ودولته.(اليمن الإنسان والحضارة، ١١٦، نقلا عن محمد يحي سالم عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، مجلة المسار، عدد، ٢٠٠٢، ٣) .

وهذا القول قد يعني أن الإمام زيداً لم يكن يرى للأنساب تأثيراً على كفاءة الإنسان وصلاحيته لحمل أكبر مسئولية ولا مانعًا للحصول على أعظم فضيلة وإن كانت النبوة. ولنا أن نتساءل ألم يطّلع الهادي على هذا الإرث وهو سليله ومؤسس عليه دولته.

([٦٧])الرازحي، علي أحمد محمد: المجموعة الفاخرة؛ مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق، صنعاء: دار الحكمة، الطبعة الأولى، ص٣٦ -١٣٩ -٨٥

([٦٨])الأحكام للإمام الهادي يحيى بن الحسين ١/ ٤١، نقلا عن، محمد يحي سالم عزان، قراءة في نظرية الإمامة عند الزيدية، مجلة المسار، السنة الثالثة، عدد، ٣، ٢٠٠٢

([٦٩])البقرة، آية، ١٢٩

([٧٠])رسائل العدل، ج٢، ص، ٧٦.

([٧١])المائدة، آية، ٥٥.

([٧٢])رسائل العدل والتوحيد، ج٢، ص، ٧٤.

([٧٣])الواقعة، الآيات، ١٠ ، ١١، ١٢.

([٧٤])رسائل العدل، ج٢، ص، ٧٤.

([٧٥])يونس، الآية، ٣٥.

([٧٦])رسائل العدل، ج٢، ص،٧٤.

([٧٧])المرجع نفسه، ص، ٧٤،٧٥.

([٧٨])المرجع نفسه، ص، ٧٥.

([٧٩])المرجع نفسه، ص، ٧٥.

([٨٠])المرجع نفسه، ص، ٧٥.

([٨١])المرجع نفسه، ص، ٧٥.

([٨٢])المرجع نفسه، ص، ٧٥.

([٨٣])انظر، علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ص، ١٨٦.

([٨٤])رسائل العدل والتوحيد، ج٢، ٧٥

([٨٥])انظر، علي محمد زيد، ص، ١٨٦

([٨٦])رسائل العدل والتوحيد،ج٢، ص، ٨٢.

([٨٧])المرجع نفسه، ٨٢ ،٨٣.

([٨٨])المرجع نفسه، ص، ٨٣.

([٨٩])رسائل العدل والتوحيد، ج٢، ص،٧٨ .

([٩٠])انظر، علي محمد زيد، معتزلة اليمن، ١٨٩.

([٩١])انظر، المرجع نفسه، ص، ١٨٨

([٩٢])انظر، المرجع نفسه، ص، ١٨٩

([٩٣])انظر، المرجع نفسه، ص، ١٥٩

([٩٤])انظر، المرجع نفسه، ص، ١٥٩.

([٩٥])المصباحي، محمد، أحكام التأويل وأخلاقياته عند ابن رشد HERMENEUTIQUE,ESTHETIQUE ET theologie, TEXTES rassembles et edites par AZelar- abe Lahkim Bennani, publications de Luniversite Sidi Mohamed Ben Abdellah, Imprimerie el Oufouk,2007.p.15-16

([٩٦])Henri Laoust. Pluralism dans L Islam,Librairie Orientalist paul Geuthner, paris 1983, p. 371

([٩٧])Watt(W. Montgomery), Muslim Intellectual; A study of Al-Ghazali, (op. cit), dge, London and New York, 2007, p. 129.

([٩٨])الدرر السنية، موسوعة الفرق، زيدية اليمن www.dorar.net.

([٩٩])الحميري، نشوان، شرح رسالة الحور العين، تحقيق، كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة،١٩٤٨ ، ص، ٥٥، وكذا الشهرستاني، الملل والنحل، ص، ١٢٦.

([١٠٠])البغدادي، عبد القاهر، الفرقُ بين الفرق، تحقيق لجنة التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الخامسة، ص، ٢٢ -٢٤.

([١٠١])المسعودي، ابو الحسن علي بن الحسين، مروج الذهب ومعادن الجوهر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، المجلد الثاني، الطبعة الأولى، ص، ١٩٢.

([١٠٢])الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص، ١٣٧.

([١٠٣])ابن المرتضى، المنية والأمل، ص، ٩٧ -٩٦.

([١٠٤])الحميري، نشوان، الحور العين ص، ١٥٦.

([١٠٥])ابن النديم، الفهرست، ص، ٢٥٣.

([١٠٦])البغدادي، الفرق بين الفرق، ص،٢٢.

([١٠٧])انظر، ابن المرتضى، المنية والأمل، ص، ٩٧.

ISSN : 2410-1818

(١٠٨)زيد بن علي الوزير، في الينابيع الزيدية، مرجع سابق، ص، ٦.

(١٠٩)محمد يحيى سالم عزان: مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، ؛ القلة والكثرة، صنعاء: دار الحكمة اليمانية، الطبعة الأولى، ص ٢٦٠

(١١٠)الوزير، في الينابيع، ص،٦، بينما قدمت الجارودية مسألة إمامة علي والبطنين على أنها حديث نصوص، لهذا السبب ارتاب كثير من الباحثين حول انتساب الجارودية إلى الزيدية، لمخالفتها الواضحة والصريحة لمذهب الإمام زيد. حيث اعتبرها زيد الوزير ملصقاً في هذا المذهب وليست منه، وربما فيما اعتبره الوزير شيء من الصحة.

(١١١)غليس، أشواق أحمد مهدي، التجديد في فكر الإمامة عند الزيدية في اليمن، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٩، ص،٣٦ .

(١١٢)البغدادي، الفرق بين الفرق، ص، ٢٣ .

(١١٣)المرجع نفسه، ص، ٢٣.

(١١٤)المرجع نفسه، ص، ٢٤.

(١١٥)الأكوع، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، ص، ٢٧ -٢٨ .

(١١٦)انظر، الأكوع، المرجع نفسه، ص، ٢٨.

(١١٧)ابن المرتضى، المنية والأمل، ٩٨.

(١١٨)ابن المرتضى، المرجع نفسه، ص، ٩٨.

(١١٩)كتاب المسار، حوار عن المطرفية، الفكر والمأساة، مجموعة من المتحاورين، مركز التراث والبحوث اليمني، صنعاء، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص، .١٠٧

(١٢٠)الأكوع، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، ص، ٧٧.

(١٢١)دكتور علي محمد زيد، تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري، المركز اليمني للدراسات اليمنية، الطبعة الأولى، ص،٢٠٣ .

(١٢٢)المرجع نفسه، ص، ٩٥.

(١٢٣)أنظر، المرجع نفسه، ص، ١١٥.

(١٢٤)الأكوع، إسماعيل، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، ص، ٧٥.

(١٢٥)زيد بن علي الوزير، والحسينية أيضا – مجلة المسار - مركز التراث والبحوث اليمني ، السنة العاشرة : العدد الثالث ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩، ص، ٢٩.

(١٢٦)الأكوع، الزيدية نشأتها ومعتقداتها ص، ٧٦.

(١٢٧)أحمد عارف، الصلة بين الزيدية والمعتزلة، ص، ٤٥

(١٢٨)الشهرستاني، الملل والنحل، ص ٥٢.

(١٢٩)ابن المرتضى، المنية والأمل، ص، ٩٩.

(١٣٠)الأكوع، الزيدية نشأتها ومعتقداتها، ص، .٧٩

(١٣١)د. عبد العاطي، عبد الغني محمود، الصراع الفكري في اليمن بين الزيدية والمطرفية، ص ١٥.

(١٣٢)الآصفي، محمد مهدي، المدخل إلى الإمامة، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٩٠، ص، ٢٥ -٢٤.